



## أفاق التعاون بين

الجامعة التونسية لشركات التأمين

الاتحاد المصري للتأمين

### في مجال التأمين وإعادة التأمين وكافة المهن ذات العلاقة بقطاع التأمين وإعادة التأمين

وعياً من الاتحاد المصري للتأمين والجامعة التونسية لشركات التأمين بالدور الهام الذي يقوم به قطاع التأمين وإعادة التأمين في حماية الأفراد والمؤسسات وتعبئة الإيداع والموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

ودعماً للتعاون الفني المصري التونسي في مجال التأمين وإعادة التأمين وحرصاً منهما على أهمية تطبيق مذكرة التفاهم المبرمة بين البلدين بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٢ ، واتفاق التعاون الموقع منهما بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥.

فقد تم الاتفاق على التالي :

### المادة الاولى

يعمل الطرفان على تنمية وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين في مجال التأمين وإعادة التأمين والمهن ذات العلاقة بقطاع التأمين وإعادة التأمين.  
كما يحث الطرفان المؤسسات والمراكز والهيئات العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين وممثلي المهن ذات العلاقة على دعم الصلات وتبادل الخبرات والزيارات بينهم وذلك من خلال الوسائل الآتية :

١. حضور المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل وكافة الملتقيات التي تعقد في كلا البلدين ودعوة ذوي الخبرة لعرض التجارب بخصوص المواضيع التي سيتم تدارسها خلال هذه الملتقيات، على أن يتم الإعلان عن الحدث (مؤتمر - ندوة علمية - ورشة عمل - دورة تدريبية) من خلال نشر بيان أو خبر عن هذه الأحداث على الموقع الإلكتروني للاتحاد والجامعة وإرسال تعميم للشركات الأعضاء في الجهتين لإعلامها بالحدث وحثها على اختيار من يمثلها في الحضور.



٢. التعاون وتقديم الدعم في مجالات وضع البرامج والمناهج التي تفعل عمل مؤسسات التأمين وإعادة التأمين وقدراتها على الإستجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة وفقا للخبرات المتاحة بالجهتين.
٣. التعاون في مجالات إنشاء وإدارة مراكز المعلومات والشبكات المتخصصة في مجال التأمين وإعادة التأمين ودراسة المبادرات والمقترحات المقدمة من الطرفين.
٤. منح ممثلو شركات التأمين وإعادة التأمين بالبلدين تخفيض يقدر بـ ٥% من قيمة الإشتراكات وذلك لتعزيز الحضور في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي يتم تنظيمها واستضافتها ورعايتها من قبل الجهتين.
٥. تمكين ممثلو الإتحاد المصري للتأمين والجامعة التونسية لشركات التأمين من مجانية الإشتراك في المؤتمرات والندوات وورشات العمل التي يتم تنظيمها واستضافتها ورعايتها من قبل الجهتين.

## المادة الثانية

يعمل كل من الطرفين على تعزيز التعاون بينهما والإستئناس بتجارب البلدين في مجال التخطيط الاستراتيجي من خلال الوقوف على الخطط والبرامج والمشروعات في مجالات التأمين وإعادة التأمين.

## المادة الثالثة

- يعمل كل من الطرفين على التعاون الثنائي في إطار القوانين والتشريعات على النحو التالي:
- التعرف على القوانين والتشريعات التي تحكم اعمال التأمين واعادة التأمين في كلا البلدين.
  - الاستفادة من خبرات البلدين في تطوير واستحداث التشريعات التي تنظم ممارسة نشاط التأمين واعادة التأمين.
  - تبادل النصوص التشريعية والتنظيمية في مجال التأمين واعادة التأمين.



## المادة الرابعة

يعمل كل من الطرفين على تبادل الخبرات والمعارف في مجالات الدراسات والبحوث والمعلومات ومنها على سبيل المثال وليس الحصر:

١. تبادل الدراسات والخبرات التي تجري في كل من البلدين والتعاون في اجراء الدراسات والبحوث المشتركة.
٢. تبادل المعلومات والآراء الفنية والاحصائية المتعلقة بنشاط سوق التأمين واعادة التأمين.
٣. العمل على استحداث نظم شبكات المعلومات والربط بينهما.
٤. الاستفادة من خبرات البلدين في تطوير واستحداث التشريعات التي تنظم ممارسة نشاط التأمين واعادة التأمين.
٥. تبادل الدوريات والنشرات .
٦. فتح مجالات التعاون بين المؤسسات البحثية.

## المادة الخامسة

يعمل الطرفان على تنسيق السياسات والمواقف في مجال التأمين وإعادة التأمين في كافة التجمعات والمحافل الإقليمية والدولية .

## المادة السادسة

يتعاون الطرفان في مجال التدريب والتأهيل ورفع القدرات البشرية وفتح مجالات التدريب للكوادر الصغيرة والوسطى في مجال التأمين واعادة التأمين بما يضمن رفع قدرات رأس المال البشري العامل في هذا المجال واعداد جيل قادم من القادة من خلال :

١. الاستفادة من مراكز التدريب والتأهيل المتخصصة في كلا البلدين لتدريب الكوادر في مجالات التخصص.
٢. الاستفادة من برامج ومناهج التدريب في كلا البلدين في مجالات التأمين وإعادة التأمين.
٣. تبادل الخبراء والمدربين في مراكز التدريب والتأهيل المتخصصة.



٤. مساعدة الخبراء والمدربين بمراكز التدريب والتأهيل من خلال الإطلاع على كافة المتغيرات والمستجدات الفنية والمالية في قطاع التأمين وإعادة التأمين في كلا البلدين.

### **المادة السابعة**

يبحث الطرفان مؤسسات التأمين وإعادة التأمين على التالي :

١. تنمية عمليات القبول والإسناد بالبلدين.
٢. التعاون في مجال الوقاية من الحوادث والحد من الخسائر ومواجهة عمليات التحايل وتبييض الأموال في مجال التأمين وإعادة التأمين وذلك بتنسيق السياسات وتبادل برامج العمل في هذا المجال.

### **المادة الثامنة**

يبحث الطرفان مؤسسات التأمين وإعادة التأمين في كلا البلدين علي التعاون في مجال:

١. التأمين متناهي الصغر.
  ٢. التأمين وإعادة التأمين التكافلي.
- وذلك من خلال تبادل الخبرات والنصوص التشريعية وكافة البيانات والمعلومات بخصوص هذه المنظومات التامينية الهامة التي تستهدف شريحة كبيرة من العملاء في البلدين مما يساهم في زيادة نسبة مشاركة قطاع التأمين وإعادة التأمين في اجمالي الناتج المحلي بالبلدين.

### **المادة التاسعة**

تشكل لجنة عليا مشتركة تضم رئيس الاتحاد المصري للتأمين ورئيس الجامعة التونسية لشركات التأمين وعضوين من الإتحاد المصري للتأمين والجامعة التونسية لشركات التأمين تجتمع مرة كل عام بالتناوب في كل من البلدين لوضع البرامج التنفيذية لهذا الاتفاق ومتابعة وتقييم مستوي التنفيذ وتقديم المقترحات التي تضمن تعميق التعاون في كافة المجالات التي يتضمنها هذا الاتفاق واطرافه اية تعديلات أي بنود جديدة من شأنها تطوير هذا الاتفاق.



## المادة العاشرة

تشكل لجان فنية تضم ممثلا عن كل من الإتحاد المصري للتأمين والجامعة التونسية لشركات التأمين كالتالي:

١. لجنة التأمين على السيارات.
  ٢. لجنة تأمين الأشخاص (التأمين الصحي والتأمين على الحياة).
  ٣. لجنة التأمين البحري.
  ٤. لجنة الأخطار المختلفة.
  ٥. لجنة الإحصائيات والبحوث والنظم المعلوماتية والرقمية.
  ٦. لجنة المحاسبة والشؤون المالية ومراقبة الإمتثال.
  ٧. لجنة الوقاية ومقاومة الغش والإحتيال.
- يعهد لهذه اللجان دراسة المسائل الفنية والمالية والتشريعية وإعداد التقارير وتحضير المذكرات ورفع التوصيات إلى اللجنة العليا للإطلاع عليها وإتخاذ القرارات بشأنها. تجتمع هذه اللجان مرة كل سنة بالتناوب في كل من البلدين لتحضير تقاريرها خلال أسبوعين قبل تاريخ إجتماع اللجنة العليا.

## المادة الحادية عشر

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليه ويسري لمدة سنة قابلة للتجديد لمدة أو لمدة اخري مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الاخر كتابة برغبته في انهاء العمل به وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ الانتهاء.

حرر هذا الاتفاق بتاريخ ٢٥/٦/٢٠١٨ من أصلين باللغة العربية.

رئيس

الاتحاد المصري للتأمين

أ. علاء الزهيري



رئيس

الجامعة التونسية لشركات التأمين

أ. الأسعد زروق

